CL 133/4

A

September 2007

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

المجلس

الدورة الثالثة والثلاثون بعد المائة

روما، 14–16 نوفمبر/تشرين الثاني 2007

تقرير الدورة التاسعة عشرة بعد المائة للجنة المالية

روما، 3–7 سبتمبر/أيلول 2007

بيان المحتويات

	الصفحة
المسائل التي تستدعي عناية المجلس	iii
	الفقرات
المقدمة	1 – 5
التقارير المالية والمتعلقة بالميزانية	6 – 26
عمليات النقل بين البرامج وفي ما بين أبواب الميزانية في الفترة المالية 2006–2007	6 – 14
المعالم المالية البارزة وحالة الاشتراكات الجارية والمتأخرات	15 – 24
التقرير السنوي عن الصندوق الخاص لحالات الطوارئ ونشاطات إعادة التأهيل	25
الحسابات المراجعة صندوق التسليف والادخار في المنظمة في 2006	26
الحسابات المراجعة مجمع السلع والخدمات في المنظمة لعام 2006	27 – 28
مسائل الإشراف	30 – 32
تقرير مرحلي عن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي	30 – 32

المسائل المتعلقة بالسياسات المالية	39 – 33
خطة الحوافز الرامية إلى التشجيع على سرعة دفع الاشتراكات	34 – 33
تقرير مرحلي عن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	39 – 35
المسائل المتعلقة بالميزانية	51 – 40
برنامج العمل والميزانية للفترة 2008-2009	46 – 40
تقرير عن مصروفات تكاليف الدعم وعمليات الاسترداد	47
ميزانيات الهيئات المنشأة بموجب المادة 14 من دستور المنظمة	
ألف – الهيئة الأوروبية لمكافحة مرض الحمى القلاعية – ميزانية الفترة 2008-2009	48
باء – الهيئة الإقليمية للإنتاج الحيواني وصحة الحيوان في آسيا والمحيط الهادي – ميزانية عام 2007	49
جيم – ميزانيات هيئات مكافحة الجراد الصحراوي (ميزانيات 2008-2009)	51 – 50
المسائل المتعلقة بالموارد البشرية	52
توصيات وقرارات لجنة الخدمة المدنية الدولية ومجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة إلى الجمعية العامة (بما في ذلك التغييرات في جداول المرتبات والبدلات)	52
المسائل التنظيمية	54 – 53
اعتماد اللغة الروسية لغةً من لغات المنظمة – أساليب التمويل	54 – 53
مسائل أخرى	57 – 55
موعد ومكان انعقاد الدورة العشرين بعد المائة	55
أية مسائل أخرى	
تقييد مدة منصب المراجع الخارجي	57 – 56

المسائل التي تستدعي عناية المجلس

تقرير الدورة التاسعة عشرة بعد المائة للجنة المالية

	الفقرات
التقارير المالية والمتعلقة بالميزانية	
– عمليات النقل بين البرامج وفي ما بين أبواب الميزانية في الفترة المالية 2006-2007	14 - 6
– المعالم المالية البارزة وحالة الاشتراكات الجارية والمتأخرات	24 - 15
المسائل المتعلقة بالسياسات المالية	
– خطة الحوافز الرامية إلى التشجيع على سرعة دفع الاشتراكات	34 - 33
المسائل المتعلقة بالميزانية	
– برنامج العمل والميزانية للفترة 2008–2009	46 - 40
المسائل التنظيمية	
– اعتماد اللغة الروسية لغةً من لغات المنظمة — أساليب التمويل	54 - 53
أية مسائل أخرى	
– موعد ومكان انعقاد الدورة العشرين بعد المائة	55

تقرير الدورة التاسعة عشرة بعد المائة للجنة المالية

روما، 3 – 7 سبتمبر/أيلول 2007

المقدمة

1– قدمت اللجنة إلى مجلس المنظمة التقرير التالي لدورتها التاسعة عشرة بعد المائة.

2– حضر الدورة الممثلون التالية أسماؤهم:

الرئيس: السيد Aamir Khawaja (باكستان)

الأعضاء: السيد Aboubakar Bakayoko(كوت ديفوار)

السيد Søren Skafte (الدانمرك)

السيد Eckhard W. Hein (ألمانيا)

السيد Augusto Zodda (إيطاليا)

السيد Seiichi Yokoi (اليابان)

السيدة Ana María Baiardi Quesnel (باراغواي)

السيد Roberto Seminario (بيرو)

الشيخ خالد بن حمد آل ثاني (قطر)

السيد Lee Brudvig (الولايات المتحدة الأمريكية)

سعادة السيدة Mary M. Muchada (زمبابوي)

3– أحاط الرئيس اللجنة علما بأن الشيخ خالد بن حمد آل ثاني قد عُيّن ليحلّ محلّ السيد أحمد العبدلله ممثلا لدولة قطر في هذه الدورة وأن سعادة السيدة Mary M. Muchada قد عُيِّنت لتحلّ محلّ السيدة Verenika Mutiro Takaendesa ممثلة لجمهورية زمبابوي في هذه الدورة.

4– وأُحيطت اللجنة علما بأن المدير العام عيَّن السيد Rakesh Muthoo أمينا للجنة المالية اعتبارا من 1 سبتمبر/أيلول 2007. وأعرب الرئيس واللجنة عن شكرهما وتقديرهما للسيد Gregory Flood الأمين السابق للجنة على تفانيه وإخلاصه في خدمة اللجنة منذ يناير/كانون الثاني 1998 ورحّبا بالأمين الجديد.

5– وناقشت اللجنة النهج المتبع في مداولاتها في سياق مشروع تقرير العمل التشاوري للتقييم الخارجي المستقل. ومع التسليم بأهمية مشروع تقرير العمل وتأثيره المحتمل على بنود جدول الأعمال الرئيسية، لاحظت أنه سيتم النظر في التقرير النهائي للتقييم الخارجي المستقل وآثاره في إطار عمليات أخرى لاتخاذ القرارات بشأن السياسات. وبناء على ذلك، وافقت اللجنة على أن أي مناقشة لتوصيات التقييم الخارجي المستقل خلال دورة لجنة المالية لن تضيف جديدا إلى المناقشات التي ستجريها مستقبلا الآليات الإدارية المفوضة بالنظر فيه.

التقارير المالية والمتعلقة بالميزانية

عمليات النقل بين البرامج وفي ما بين أبواب الميزانية في الفترة المالية 2006–2007

6 – وفقا للمادة 4–5 (ب) من اللائحة المالية، التي تقتضي موافقة لجنة المالية على عمليات النقل في ما بين أبواب الميزانية، فقد استعرضت اللجنة الوثيقة FC 119/2 المعنونة *عمليات النقل بين البرامج وفي ما بين أبوب الميزانية في الفترة المالية 2006–2007*. واستذكرت اللجنة أنها كانت قد طالبت في دورتها في مايو/أيار بأن تتضمن الوثيقة، بالاضافة إلى تقديرات محدّثة لأداء الميزانية وعمليات النقل بين الأبواب للفترة 2006–2007، معلومات عن مدى قابلية استمرار الحلول البديلة بشأن تمويل المدفوعات الزائدة لنهاية الخدمة من اعتمادات البرنامج العادي مع حماية برنامج التعاون التقني[1].

7– وفي ما يتعلق بأداء البرنامج العادي للفترة 2006–2007، أحيطت اللجنة بأن الأداء ما انفك يتأثر بشكل رئيسي بالتكاليف التي لم ترصد لها ميزانية كافية كما أبلغ عن ذلك من قبل، وبوجه خاص فروق سلبية مهمة في تكاليف الموظفين، تقدر حاليا بنحو 19 مليون دولار أمريكي خلال الفترة المالية، إضافة إلى تكاليف إعادة توزيع الموظفين العاملين الذين ألغيت وظائفهم (11 مليون دولار أمريكي).

8 – ولاحظت اللجنة أن اعتمادات الميزانية للفترة 2006–2007 كان من المتوقع لها أن تنفق بالكامل، باستثناء فائض مقداره نحو 1.5 مليون دولار أمريكي في إطار الباب التاسع: *الإنفاق الأمني*. وإضافة إلى ذلك، فإن النسبة المتاحة من برنامج التعاون التقني، والتي تقدّر حالياً بنحو 70 مليون دولار أمريكي، سوف ترحل وفقا للمادة 4–3 من اللائحة المالية.

9 – واستذكرت اللجنة أنها كانت قد طلبت في سياق دراسة *التقرير المرحلي عن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي* (الوثيقة FC 119/6)[2]، تخصيص مبلغ قد يصل إلى 000 500 دولار أمريكي لشعبة الشؤون المالية لأغراض برنامج المراجعة المحلية، وذلك وفقا للزيادة الكاملة للفترة المالية التى ارتآها المجلس في نوفمبر/تشرين الثاني 2006[3]. وطلبت اللجنة استخدام ذلك الجزء من الفائض غير المتوقع في اطار الباب التاسع، في هذا المجال.

10 – وفوّضت اللجنة، آخذةً في حسبانها التعديلات في برنامج المراجعة المحلية، عمليات النقل من أبواب الميزانية الثاني والثالث والرابع والتاسع لصالح الباب الأول (1.7 مليون دولار أمريكي) والباب الخامس (3.3 مليون دولار أمريكي) والباب الثامن (2 مليون دولار أمريكي). ولوحظ أن عمليات النقل المطلوبة قد تأثرت جزئيا بعوامل خارجية مثل التغيرات في أسعار الصرف، وأن المدير العام سوف يبلّغ اللجنة، في دورتها المقرر عقدها في مايو/أيار 2008، بالمبالغ الدقيقة التى جرى نقلها.

[1] الفقرتان 6 و 9 من الوثيقة CL 132/14.

[2] انظر الفقرات 30 و32 أدناه.

[3] الفقرة 200 من الوثيقة CL 131/18.

11 – واستذكرت اللجنة كذلك البندين الاضافيين اللذين ستتجاوز فيهما المصروفات في 2006 –2007 المبالغ المرصودة في الميزانية، ألا وهما: مدفوعات نهاية الخدمة (6.8 مليون دولار أمريكي) وتكاليف الخدمة الراهنة للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة (14.2 مليون دولار أمريكي)، حسبما نوقشت في دورتها في مايو/أيار 2007. ولاحظت أن المجلس كان قد اتفق، في دورته في يونيو/حزيران 2007، مع تقديرات لجنة المالية، بأن تكاليف الخدمة الراهنة للتغطية الصحية بعد انتهاء الخدمة يجب أن تظل تخصم من الحساب العام[4].

12 – واستذكرت اللجنة أيضا توجيهات المجلس في يونيو/حزيران والتي أقرّت بأنّ المصروفات الزائدة على مدفوعات نهاية الخدمة لها تأثير نقدي مباشر، وشددت على الأهمية التى يوليها الكثير من الأعضاء لحماية برنامج التعاون التقني من التخفيضات البرامجية، إذا ما تقرر تغطية هذه التكاليف من ضمن اعتمادات البرنامج العادي[5].

13 – وحول مدى سلامة تمويل المدفوعات الإضافية لنهاية الخدمة من ضمن اعتمادات البرنامج العادي مع حماية برنامج التعاون التقني، أقرّت اللجنة، مرة أخرى، بأنّ هناك أنشطة برامجية قليلة جدا يمكن اقتطاعها في هذه المرحلة من الفترة المالية دون أن يؤدي ذلك إلى زيادة أكبر في التكاليف، وأشارت إلى مستويات غير مسبوقة من الالتزامات التي لم ترصد لها اعتمادات في الميزانية في هذه الفترة المالية، والتي تجري تغطيتها من ضمن الاعتمادات المخفّضة في الميزانية بالقيمة الحقيقية.

14 – وطلبت أن تقوم الأمانة بإعادة توزيع أية فوائض إجمالية في الميزانية، بما فيها الفوائض في اطار الباب التاسع: *الإنفاق الأمني*، لتغطية ما يمكن من المدفوعات الإضافية لنهاية الخدمة في الفترة 2006–2007. وأقرّت بأن التقديرات الراهنة تشير إلى أنه يمكن بهذه الطريقة تغطية ما يقرب من مليون دولار أمريكي من المدفوعات الإضافية لنهاية الخدمة من موارد البرنامج العادي، بعد استخدام جزء من الفائض المتوقع من الباب التاسع لتمويل برنامج المراجعة المحلية. واستذكرت أن المدفوعات الإضافية لنهاية الخدمة كانت تخصم من الحساب العام في كل فترة من الفترات المالية منذ 1998–1999. ومع ذلك، شددت اللجنة على أن التكاليف التي لم ترصد لها مزيانية كافية يجب أن تخصم فقط من الحساب العام في 2006–2007 كملاذ أخير. ونظراً لعدم وجود خيارات أخرى سليمة، لاحظت اللجنة بأسف أن ما يقدّر بنحو 5.8 مليون دولار أمريكي، كالتزامات غير ممولة لمدفوعات نهاية الخدمة ستظل تخصم من الحساب العام، مما يعني أنّ الإنفاق الموافق عليه خلال هذه الفترة المالية سوف يتخطى الاعتمادات التي جرى التصويت عليها في الأساس، وهى تعتزم استرعاء انتباه المجلس إلى هذه المسألة تحديداً كي يتخذ قراراً بشأنها.

المعالم المالية البارزة وحالة الاشتراكات الجارية والمتأخرات

15 – استعرضت اللجنة الوثيقة المعنونة *المعالم المالية البارزة وحالة الاشتراكات الجارية والمتأخرات* التي تبيّن النتائج غير المراجعة للعمليات والوضع المالي للمنظمة في 31 مايو/أيار 2007. كذلك استعرضت اللجنة ورقة عمل عن حالة الاشتراكات المقدّرة في 31 أغسطس/آب 2007.

[4] الفقرة 82 من الوثيقة CL 132/REP

[5] الفقرة 82 من الوثيقة CL 132/REP

16 – وقد وصل العجز في الحساب العام في 31 مايو/أيار 2007 إلى مقدرا 151.8 مليون دولار أمريكي، أى بزيادة في العجز بلغت نحو 27 مليون دولار أمريكي بالمقارنة مع نهاية الفترة المالية السابقة 2004–2005.

17 – ولاحظت اللجنة أن النقطتين الرئيسيتين المتعلقتين بازدياد العجز في الحساب العام كانت كالتالي:

(أ) بلغت الاشتركات غير المدفوعة من الدول الأعضاء 373 مليون دولار أمريكي (مجمعة) في 31 مايو/أيار 2007. وبيّنت ورقة العمل المحدثة عن حالة الاشتراكات حتى 31 مايو/أيار 2007 تحسنا في معدل المدفوعات من الاشتركات الجارية بالمقارنة مع 31 أغسطس/آب 2006 (تحسّن بمقدار 30 مليون دولار أمريكي بالنسبة إلى الدولار الأمريكي وتحسّن بمقدار 50 مليون يورو بالنسبة إلى اليورو). إلاّ أنّ حجم المتأخرات (63.7 مليون دولار أمريكي و18.3 مليون يورو) كان أسوأ بكثير مما كان عليه في نفس الفترة من العام الماضي.

(ب) وصل المبلغ اللازم لتغطية اهتلاك التزامات الخدمة السابقة للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة، للأشهر السبعة عشرة المنتهية في 31 مايو/أيار 2007، إلى 32.3 مليون دولار أمريكي، بينما بلغ التمويل التقديري لاهتلاك التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة، والذي وافق عليه المؤتمر في عام 2005، مقدار 14.1 مليون دولار أمريكي للفترة المالية الراهنة. والعجز الناجم عن ذلك وقدره 18.2 مليون دولار أمريكي قد أدى إلى زيادة العجز في الحساب العام. ويشير الحساب الاكتوارى المحدث إلى أن الالتزامات الإجمالية للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2006 بلغت 526.3 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل تراجعا بمقدار 7.1 مليون دولار أمريكي بالمقارنة مع 533.4 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2005، مما يشير إلى استقرار الالتزامات.

18 – وفي ما يتعلق بالعناصر الأخرى لاحتياطيات المنظمة، أحيطت اللجنة علماً بأنه، نظراً إلى وضع الاقتراض في 31 مايو/أيار، فإن حساب رأس المال العامل، الذي يبلغ رصيده عادة 25.2 مليون دولار أمريكي، قدّم بالكامل كسلفة إلى الحساب العام، وبالتالي فإن رصيده في 31 مايو/أيار 2007 كان صفرا. واشتملت حركات حساب الاحتياطي الخاص، خلال الأشهر السبعة عشرة المنتهية في 31 مايو/أيار 2007، استرداد مبلغ 18.9 مليون دولار أمريكي من الحساب العام، وسلف مقدارها 19.6 مليون دولار أمريكي إلى الحساب العام، وأرباح صافية من أسعار الصرف مقدارها 7.2 مليون دولار أمريكي، والتزامات بمقدار 6.4 مليون دولار أمريكي وافقت عليها الأجهزة الرئاسية لتغطية النسبة غير المرصودة في الميزانية من الزيادة في مرتبات فئة الخدمات العامة. وبسبب الاقتراض الخارجي فان رصيد حساب الاحتياطي الخاص بلغ الصفر في 31 مايو/أيار 2007.

19 – وقد اضطرت المنظمة إلى اللجوء إلى التوسع في الاقتراض، بسبب تأخر الأعضاء في دفع اشتراكاتها من أواخر أبريل/نيسان إلى أوائل يوليو/تموز 2007. وخلال شهري يونيو/حزيران ويوليو/تموز 2007، سدَّد عدد من المساهمين الرئيسيين اشتراكاتهم في وقت أبكر مما كان عليه الحال في عام 2006 وجرى تسديد جميع القروض في يوليو/تموز. وأما توقعات الاقتراض خلال ما تبقى من العام، فقد عدلت بالتخفيض الملوحظ، إذ يقدّر أن يصل الاقتراض إلى 24 مليون

دولار أمريكي مع حلول شهر نوفمبر/تشرين الثانى 2007. وإذا ما سدَّد المساهمون الرئيسيون المبالغ المتبقية في ديسمبر/كانون الأول، كما حصل في عام 2006، فان التقديرات تشير إلى تحقيق رصيد نقدي إيجابي مقداره 15 مليون دولار أمريكي؛ وإلاّ فإنه سيتعيّن الإبلاغ عن وضع الاقتراض في نهاية الفترة المالية 2006–2007، كما كانت عليه الحال في نهاية الفترة 2004–2005. واستنادا الى المعدلات الراهنة في السوق، فمن المتوقع أن ينخفض بصورة ملحوظة مجموع تكاليف الاقتراض لعام 2007 مقارنة مع التقديرات السابقة وهو بلغ 0.4 مليون دولار أمريكي بينما بلغت تكاليف الاقتراض 1.5 مليون دولار أمريكي في عام 2006.

20– واستمر، خلال الفترة نفسها، التراجع في معدل مصروفات برنامج التعاون التقني الذي أبلغ عنه في الدورات السابقة. فمصروفات برنامج التعاون التقني خلال الأشهر السبعة عشرة المنتهية في 31 مايو/ أيار 2007، مقابل اعتمادات 2006–2007، لم تبلغ سوى 13.9 مليون دولار أمريكي في حين أن الإنفاق على المشروعات من اعتمادات الفترة 2004–2005 بلغ نحو 28.9 مليون دولار أمريكى. ولم يبلغ متوسط الإنفاق الشهري، خلال الأشهر السبعة عشرة المنتهية في 31 مايو/أيار 2007، سوى 2.5 مليون دولار أمريكي مقابل متوسط شهري قدره 5.2 مليون دولار أمريكي في الفترة المالية 2004–2005. وفي 31 مايو/أيار 2007، بلغ مجموع الايرادات المؤجلة لبرنامج التعاون التقني (الاعتمادات المتاحة) 91.5 مليون دولار أمريكي. وأحيطت اللجنة علماً بإلغاء الحدود التي كانت مفروضة على عمليات الموافقة في برنامج التعاون التقني في منتصف 2006 بسبب الأوضاع الصعبة التى واجهتها المنظمة على صعيد السيولة. وقد وصل مستوى عمليات الموافقة في برنامج التعاون التقني إلى 64 في المائة من اعتمادات 2006–2007 في 3 سبتمبر/أيلول 2007، وسوف تبذل المنظمة كل جهد ممكن للتأكد من أنه تمّ تخصيص الاعتمادات المتاحة بالكامل قبل نهاية السنة، بحيث تتقلص، إلى أقصى حد ممكن، المبالغ المرحلة.

21 – وبلغ رصيد أول المدة لحساب المصروفات الرأسمالية 10.1 مليون دولار أمريكي في 1 يناير/كانون الثاني 2006، أضيف إليه مبلغ 4.7 مليون دولار أمريكي خصص من الفترة المالية 2006–2007 في الباب الثامن من برنامج العمل والميزانية. وبلغت المصروفات الرأسمالية خلال الأشهر السبعة عشرة المنتهية في 31 مايو/أيار 2007، مقدار 11.6 مليون دولار أمريكي، أنفقت بصورة رئيسية على مشروع نظام إدارة الموارد البشرية، ليبقى الرصيد المتاح بمقدار 3.2 مليون دولار أمريكي.

22 – وكان أداء الاستثمارات الطويلة الأجل جيداً جداً حيث بلغت متحصلاتها 26.1 مليون دولار أمريكي خلال الأشهر السبعة عشرة المنتهية في 31 مايو/أيار 2007. ووفقاً لقرارات المؤتمر، فقد تم تخصيص إيرادات الاستثمارات طويلة الأجل هذه لتمويل الالتزامات المتعلقة بالموظفين. وأحيطت اللجنة بأن التقلبات الأخيرة في الأسواق العالمية والناجمة عن الصكوك "الثانوية" قد أثّرت أيضا في قيم السندات. وشهدت استثمارات المنظمة الطويلة الأجل انخفاضاً في قميتها السوقية في نهاية شهر أغسطس/آب 2007 بعد أن بلغت مستويات مرتفعة في يونيو/حزيران 2007، لتصل إلى مستويات مماثلة لتلك التي كانت عليها في نهاية 2006. أما في ما يتعلق بالاستثمارات القصيرة الأجل، فقد كان هناك تأثير ضئيل على قيمة هذه الاستثمارات حتى الآن.

23 – وبلغ رصيد الحساب الخاص لأنشطة حالات الطوارئ وإعادة التأهيل 9.5 مليون دولار أمريكي في 31 مايو/أيار 2007. وبلغ مجموع مساهمات الحكومات الأعضاء في هذا الحساب، خلال الأشهر الاثني عشر المنتهية في 31 مايو/أيار 2007، مقدار 13.3 مليون دولار أمريكي، استخدم منها 13 مليون دولار أمريكي في حملة مكافحة أنفلونزا الطيور. وفي 31 مايو/أيار 2007، قدمت سلفة مؤقتة مقدارها 2.4 مليون دولار أمريكي للشروع في أنشطة حالات الطوارئ.

24 – ولاحظت اللجنة حدوث تحسينات في جمع الاشتراكات المقدرة الراهنة، حيث تم، حتى 31 أغسطس/آب 2007، استلام ما مجموعه 63 في المائة من الاشتراكات المقدرة السنوية الراهنة مقابل 39 في المائة فقط في نفس التاريخ من عام 2006. كذلك لاحظت اللجنة أن وضع السيولة قد تحسن بعض الشيء بفضل التسديد المبكر للاشتراكات الراهنة من جانب بعض المساهمين الرئيسيين، الأمر الذي أفضي إلى تقليص متطلبات الاقتراض وتخفيض تكاليف الفوائد المتوقعة. ومن جهة أخرى، شددت اللجنة على أن ما مجموعه 136 مليون دولار أمريكي و84 مليون يورو ما زالت مستحقة لحساب المنظمة حتى هذا الوقت من السنة. وأشارت اللجنة، مرة أخرى وبكثير من القلق، إلى حجم العجز المتراكم في الحساب العام الذي بلغ 151.8 مليون دولار أمريكي، وإلى اللجوء المتكرر إلى الاحتياطيات الأخرى (حيث أن أموال كلٍ من صندوق رأس المال العامل وحساب الاحتياطي الخاص قد سُلّفت بالكامل، للحساب العام)، وإلى استمرار الحاجةً إلى الاقتراض الخارجي. وأعربت اللجنة كذلك عن قلقها إزاء ارتفاع مستوى المتأخرات من اشتراكات الأعضاء والذي بلغ 63.7 مليون دولار أمريكي و18.3 مليون يورو. وأشارت اللجنة بقلق إلى القرار الذي اتخذ بتخفيض وتيرة عمليات الموافقة في برنامج التعاون التقني نظراً إلى وضع السيولة الحرج في المنظمة وطالبت بأن تحاط لجنة المالية في أقرب وقت ممكن في المستقبل بأية قرارات تتخذ لتخفيض أو إرجاء هذا البرنامج أو أية برامج أخرى ذات أولوية متقدمة. وقررت اللجنة إحاطة المجلس بالوضع المالي الحرج الذى تواجهه المنظمة في الوقت الراهن.

التقرير السنوي عن الصندوق الخاص لحالات الطوارئ ونشاطات إعادة التأهيل

25– أخذت اللجنة علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة FC 119/4 المعنونة – *التقرير السنوي عن الصندوق الخاص لحالات الطوارئ ونشاطات إعادة التأهيل*.

الحسابات المراجعة

صندوق التسليف والادخار في المنظمة في 2006

26– أحاطت اللجنة بالمعلومات الواردة في الوثيقة FC 119/5(a) المعنونة – *الحسابات المراجعة – صندوق التسليف والادخار في المنظمة في 2006*.

الحسابات المراجعة

مجمع السلع والخدمات في المنظمة لعام 2006

27- أحاطت اللجنة علما بالوثيقة FC 119/5(b) المعنونة – *الحسابات المراجعة – مجمع السلع والخدمات في المنظمة لعام 2006*. واستمعت إلى العرض المقدم من مدير شعبة الحسابات الإدارية الذي ذكر أن المجمع استمر في أداء عمله بسلاسة بالرغم من التأثيرات السلبية المتزايدة التي ترجع إلى خفض عدد الموظفين في كل من المنظمة وبرنامج الأغذية العالمي (وهم يشكلون الغالبية العظمى من عملائه) فضلاً عن ازدياد المنافسة. وردا على أسئلة طرحها أعضاء من اللجنة، أوضح المدير أن المجمع خفض في الواقع عدد موظفيه واستمر في جهوده من أجل الترويج لمنتجات البلدان النامية والالتزام بالتجارة العادلة.

28- ورأى أحد أعضاء اللجنة أنه ينبغي أن تكون عمليات المجمع مستقلة بالكامل عن المنظمة وأن يسند عملها إلى جهة خارجية. وردا على ذلك، أشار المستشار القانوني إلى أنه تم بالفعل تقديم اقتراح بهذا المعنى منذ سنوات عدة، ولكن هذا الحل البديل سوف يستدعي إجراء تغييرات في اتفاقية المقر المبرمة بين البلد المضيف والمنظمة.

29- ووافقت اللجنة على حسابات عام 2006.

مسائل الإشراف

تقرير مرحلي عن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي

30 – استعرضت اللجنة ما أحرز من تقدم في مجال تنفيذ توصيات المراجع الخارجي ملاحظة أن التقرير المرحلي قد تضمن، وفقا للأساليب المرعية، ملاحظات المراجع الخارجي.

31 – وطلبت اللجنة توضيحات في ما يتعلق بالتوصيتين 1 و2 من الوثيقة واللتين تقضيان بأن تعاد، إلى وضعها السابق، الموارد اللازمة لفترة مالية للحفاظ على الرقابة المالية الداخلية عند مستوى مقبول[6]. ولوحظ أن مخصصات فعلية منحت لعام 2007 فقط، الأمر الذي جعل المخصصات لشعبة الشؤون المالية غير كافية لتغطية مصروفاتها والتكاليف الضرورية لتجديد العقود في إطار برنامج المراجعة المحلية، عند انتهائها. ونوهت الأمانة إلى أن للرقابة الداخلية أولويتها في المنظمة وأن عمليات النقل بين الأبواب، المدرجة في الوثيقة FC 119/2 المعنونة *عمليات النقل بين البرامج وفي ما بين أبواب الميزانية في الفترة المالية 2006–2007*، سوف تعالج جزئيا العجز في شبعة الشؤون المالية، بينما يلزم تحديد الموارد لبرنامج المراجعة المحلية من مصادر أخرى. وأكدت الأمانة أنها تبحث عن نهج جديدة لعمليات المراجعة المحلية، مع مراعاة توصيات المراجع الخارجي.

[6] الفقرة 200 من الوثيقة CL 131/18

32 – ولاحظت اللجنة بقلق تعليق تجديد عقود المراجعة المحلية ريثما يجري تخصيص الموارد، وطلبت من المدير العام دراسة إعادة تخصيص الموارد اللازمة لاستئناف إصدار العقود في أسرع وقت ممكن.

المسائل المتعلقة بالسياسات المالية

خطة الحوافز الرامية إلى التشجيع على سرعة دفع الاشتراكات

33– استذكرت اللجنة المناقشات السابقة التي أجرتها في عدة دورات سابقة بشأن كفاءة وملاءمة خطة الحوافز في مواجهة ارتفاع مستويات الاشتراكات الجارية غير المدفوعة والمتأخرات. واستعرضت اللجنة الوثيقة FC 119/8 وأحاطت بطلب المدير العام إلى لجنة المالية التأكيد على أن سعر الخصم السنوي لعام 2008 للاشتراكات المقدرة سيظل صفرا على النحو الذي أوصت به بداية لجنة المالية في دورتها المعقودة في سبتمبر/أيلول – أكتوبر/تشرين الأول 2004، وصادق المجلس عليه وأعادت اللجنة تأكيده مجدداً في عامي 2005 و2006. واعتبر أحد الأعضاء، من حيث المبدأ، وفي ظل وضع السيولة في المنظمة، أن اعتماد معدل خصم معتدل من شأنه أن يوجه إشارة إيجابية إلى الدول الأعضاء لتشجيعها على الإسراع في تسديد اشتراكاتها المقدرة الراهنة ومتأخراتها.

34– ووافقت اللجنة على الطلب بترك سعر الخصم عند معدل الصفر لاشتراكات عام 2008 وإحاطة المجلس علما بذلك. ووافقت اللجنة على معاودة دراسة هذا الموضوع في دورات مقبلة.

تقرير مرحلي عن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

35– لاحظت لجنة المالية أنه سيجرى إدخال تغييرين مهمين في السياسة المحاسبية في الكشوف المالية الرسمية للمنظمة اعتبارا من 31 ديسمبر/كانون الأول 2007.

36– التغيير الأول في السياسة المحاسبية هو تسجيل جميع الخصوم المتعلقة بمزايا الموظفين بعد انتهاء الخدمة. وقد اكتفت المنظمة حتى الآن بالتسجيل الجزئي للخصوم في إطار خطة مدفوعات انتهاء الخدمة وخطة التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة في كشوف الأصول والخصوم والاحتياطيات، بالرغم من أن الخصوم تبيّن بالكامل في ملاحظات الحسابات المراجعة. وتقتضي المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تدوين الخصوم بالكامل في كشوف الأصول والخصوم والاحتياطيات، مما يعطي المطلع على هذه الكشوف صورة كاملة عن الخصوم وتأثير الاعتراف بالخصوم كاملة على العجز في الحساب العام. ولاحظت اللجنة أنه لو أن هذا التغيير في السياسة المحاسبية بدأ في 31 ديسمبر/كانون الأول 2006 لكان أسفر عن تدوين مبلغ إضافي قدره 390.4 مليون دولار أمريكي كخصوم مستحقة بعد انتهاء الخدمة وما يرتبط بذلك من أعباء إضافية قدرها 390.4 مليون دولار أمريكي على العجز في الحساب العام. وكان من المهم ملاحظة أن التغيير في السياسة المحاسبية كان مسألة تتعلق بتغيير إعداد التقارير فقط؛ ولم يكن هناك تغيير في الخصوم الفعلية أو في متطلبات التمويل لتغطية هذه الخصوم. وقد أجرت الأمم المتحدة نفس التغييرات في سياستها المحاسبية على النحو الوارد في الكشوف المالية الصادرة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2006.

37– والتغيير الثاني في السياسة المحاسبية كان له تأثير على الأصول المسجلة للمنظمة بما أنها تتعلق بمخصص الاشتراكات المقدرة غير المدفوعة من البلدان الأعضاء. وتستخدم المنظمة حاليا مخصصا يعادل 100 في المائة من جميع الاشتراكات غير المدفوعة في كشوفها المالية، أي أن الاشتراكات المقدرة لم تدوّن كأصول إلا عندما تدفع بالفعل. وتتطلب

المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وضع مخصص للرصيد الذي ترى المنظمة أنه رصيد مشكوك في تحصيله. وهذا التغير في السياسة المحاسبية لم يغير شيئا في القيمة الاقتصادية الكامنة للأصول وإنما ما تغير هو أن الكشوف المالية ستقدم أفضل تقدير للقيمة الفعلية لهذه الأصول. وتولى فريق المهام المعني بالمعايير المحاسبية التابع للجنة الإدارية الرفيعة المستوى استعراض الافتراضات المتعلقة بالقابلية للتحصيل، وستتولى المنظمة صياغة المخصص الجديد في ضوء نتائج هذا الاستعراض.

38- وإلى أن يصبح إجراء التغييرين المذكورين في السياسة المحاسبية مسألة ملزمة عندما تنفذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام 2010، أجرت الأمم المتحدة وعدد من الصناديق والبرامج هذا النوع من التغييرات، وسيحذو عدد آخر من منظمات الأمم المتحدة حذوها مع انتهاء الفترة المالية الجارية. وقد أيّد المراجعون الخارجيون للمنظمة هذه التغييرات في السياسة المحاسبية التي أصبح من الممكن تنفيذها في إطار المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة التي تساعد على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بشكل تدريجي قبل عام 2010.

39- ورحبت اللجنة بالتغييرات في السياسة المحاسبية التي تمثل خطوة مهمة نحو الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وهي تتطلع إلى اعتماد المنظمة لهذه المعايير بالكامل بحلول عام 2010.

المسائل المتعلقة بالميزانية

برنامج العمل والميزانية للفترة 2008-2009

40 - استعرضت اللجنة المقترحات المتعلقة *ببرنامج العمل والميزانية للفترة 2008-2009* والواردة في الوثيقة C 2007/3. ورحبت بالتحسينات التي تضمنتها الوثيقة ووافقت على أن الوثيقة الكاملة لبرنامج العمل والميزانية تعبر خير تعبير عن توجيهات لجنتي البرنامج والمالية نفسهما وعن توجيهات المجلس من دوراتهم الأخيرة. وأثنت على مواصلة التركيز على خطة مالية شاملة تشتمل على "ميزانية إدامة" ، وعلى المقترحات المطروحة كي تستعيد المنظمة سلامتها المالية.

41 - وأقرّت اللجنة بأن ميزانية الإدامة، التي تهدف إلى الحفاظ على القوة الشرائية في تنفيذ برنامج العمل للفترة 2008-2009 بتحديد الزيادات المتوقعة في التكاليف، التي تقدّر حاليا بمبلغ 101.4 مليون دولار أمريكي، وأن الانعكاسات بشأن التكاليف المتزايدة التي أبلغت إلى الأعضاء، أو وافقوا عليها، تقدّر حاليا بمبلغ 18.7 مليون دولار أمريكي (أى المصروفات الرأسمالية، والتكاليف المرحلية، واللغة الروسية لغة من لغات المنظمة). وامتدحت اللجنة التغطية المفصلة أكثر للزيادات في التكاليف والجهود الرامية إلى جعل المنهجية المتبعة للوصول إلى مقترحات الميزانية أكثر شفافية.

42 - ونوهت اللجنة بالوفورات ومكاسب الكفاءة الواردة في I-D من الوثيقة، وأشارت إلى أن العروض المقبلة يمكن أن تبين، بصورة أوضح، تأثيرات الإجراءات المقترحة على ميزانية فترة السنتين.

43 – ورحبت اللجنة بالعرض الموحد لموارد البرنامج العادي والموارد من خارج الميزانية، مثنية بوجه خاص على عرض موارد حسابات الأمانة التى تدعم مباشرة برنامج العمل. وأعربت عن يقينها بأن عرضا كهذا يغطي جميع مصادر الأموال، يتيح إمكانات لفهم أكثر شمولا لبرامج المنظمة والأساليب البديلة لتمويلها.

44 – واتفقت اللجنة مع النهج التدريجي لمعالجة السلامة المالية وأوضاع السيولة والاحتياطيات من المنظمة، وفقا لما اقترحه المجلس، ولاحظت أن الحد الأدنى لمستوى التمويل المتزايد المقترح الآن هو في حدود 37.3 مليون دولار أمريكي مقابل 70.9 مليون دولار أمريكي في موجز برنامج العمل والميزانية. وفي هذا الإطار، جرى التذكير بأن الحاجة إلى تجديد موارد حساب الاحتياطي الخاص مردها إلى مبلغ خاص وافق المجلس عليه في نوفمبر/تشرين الثاني 2006 لتغطية تكاليف الموظفين غير المرصودة في الميزانية والمتصلة بزيادة مرتبات فئة الخدمات العامة. وأعرب عدد من الأعضاء عن يقينهم بأن إعادة تجديد موارد حساب الاحتياطي الخاص وتمويل التزامات الخدمة السابقة للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة يجب اعطاؤها أولوية أقل من تمويل برنامج العمل والميزانية.

45 – ورغم إقرار بعض الأعضاء بأن الاشتراكات باليورو والدولار، حسب أسلوب الاشتراكات المجزأة، لا تتباين في ظل ظروف سعر الصرف المختلفة بشأن الدولار الأمريكي مقابل اليورو، فإنهم طالبوا بتقديم عرض أكثر شمولا لحساب نسبة الزيادة المئوية في الاشتراكات المقدرة المعبر عنها بالدولار الأمريكي فقط في ظل أسلوب الاشتراكات المجزأة. وقدمت الأمانة ايضاحات وأشارت إلى أنها سوف تقوم بإعداد مذكرة إعلامية حول هذا الموضوع لمؤازرة الأعضاء في سياق تحضيرهم للمناقشات حول برنامج العمل والميزانية.

46 – وأعربت اللجنة عن مساندتها لعمل المنظمة وأقرّت بأنها على مفترق طرق في مسار حياتها. وطرحت طائفة من الآراء إزاء مستوى الميزانية، في حين سجل العديد من الأعضاء قلقهم حيال الزيادة الملحوظة في الاشتركات التقديرية المتوقعة في مقترحات برنامج العمل والميزانية والصعوبة في الدفاع عن مثل هذه الزيادة في الظروف الراهنة، بينما أعرب أعضاء آخرون عن اعتقادهم بأن الميزانية المقترحة، رغم الزيادة الحادة، لا توفر ضمانا كافيا في الأجل الطويل. كذلك أعربت اللجنة عن أملها في الحصول على معلومات مفصّلة عن التكاليف في التقرير النهائي للتقييم الخارجي المستقل، نظرا إلى أهمية وجود تكامل بين المناقشات حول برنامج العمل والميزانية للفترة 2008–2009 والمناقشات حول توصيات التقييم الخارجي المستقل.

تقرير عن مصروفات تكاليف الدعم وعمليات الاسترداد

47– أخذت اللجنة علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة FC 119/11 عن تجربة تنفيذ سياسة دعم تكاليف المشروعات في الفترة من يونيو/حزيران 2006 حتى مايو/أيار 2007 والتطورات الأخيرة التي يمكن أن تؤثر في سياسة المنظمة لدعم التكاليف ومنهجيتها في المستقبل.

ميزانيات الهيئات المنشأة بموجب المادة 14 من دستور المنظمة

ألف – الهيئة الأوروبية لمكافحة مرض الحمى القلاعية – ميزانية الفترة 2008–2009

48– استعرضت اللجنة الميزانية المقترحة للهيئة الأوروبية لمكافحة مرض الحمى القلاعية لعامي 2008–2009.

باء – الهيئة الإقليمية للإنتاج الحيواني وصحة الحيوان في آسيا والمحيط الهادي – ميزانية عام 2007

49– استعرضت اللجنة الميزانية المقترحة للهيئة الإقليمية للإنتاج الحيواني وصحة الحيوان في آسيا والمحيط الهادي لعام 2007.

جيم – ميزانيات هيئات مكافحة الجراد الصحراوي (ميزانيات 2008–2009)

50– درست اللجنة وأخذت علماً بالميزانيات المقترحة لكل من: هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في جنوب غرب آسيا (المنطقة الشرقية)؛ وهيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الوسطى؛ وهيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية لعامي 2008–2009.

51– وبالنسبة إلى الهيئات المذكورة أعلاه، طلبت اللجنة إلى الأمانة أن ترفع تقريراً إلى الدورة المقبلة عن هياكل تكاليف الدعم لميزانيات حسابات أمانة الهيئات المنشأة بموجب المادة 14 من دستور المنظمة.

المسائل المتعلقة بالموارد البشرية

توصيات وقرارات لجنة الخدمة المدنية الدولية ومجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة إلى الجمعية العامة (بما في ذلك التغييرات في جداول المرتبات والبدلات)

52– أحاطت اللجنة بالمعلومات الواردة في الوثيقة FC 119/15 المعنونة *توصيات وقرارات لجنة الخدمة المدنية الدولية ومجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة إلى الجمعية العامة (بما في ذلك التغييرات في جداول المرتبات والبدلات)*.

المسائل التنظيمية

اعتماد اللغة الروسية لغةً من لغات المنظمة – أساليب التمويل

53– أثنت اللجنة على المعلومات الإضافية التي تضمّنتها الوثيقة CL 133/6، بما في ذلك الخياران البديلان لتمويل اعتماد اللغة الروسية لغةً من لغات المنظمة. فبموجب أحد الخيارين، يطبّق اعتماد اللغة الروسية بالكامل في

الفترة المالية المقبلة بكلفة قدرها 5.2 مليون دولار أمريكي؛ في حين يجري اعتمادها تدريجياً بموجب الخيار الثاني بكلفة قدرها 1.7 مليون دولار أمريكي.

54- ورغم التأييد المبدئي لاعتماد اللغة الروسية في المنظمة ولتطبيق ذلك تدريجياً كخطوة أولى، شددت اللجنة، في ضوء الوضع المالي الراهن في المنظمة وكي لا يؤثر ذلك على استخدام اللغات المعتمدة حالياً في المنظمة، ينبغي تمويل عملية التنفيذ هذه من خلال إتاحة اشتراكات من خارج الميزانية خلال الفترتين الماليتين المقبلتين.

مسائل أخرى

موعد ومكان انعقاد الدورة العشرين بعد المائة

55- أحيطت اللجنة علما بأنه من المقرر عقد الدورة العشرين بعد المائة في روما في الفترة 8-9 أكتوبر/تشرين الأول 2007. وأشارت اللجنة إلى ضرورة تحسين التنسيق في ما يتعلق بتوقيت الدورات التي تتناول بصورة حصرية بنود برنامج الأغذية العالمي، وأوصت بأن يضمّن المجلس توقيت دورات البرنامج هذه في إطار الجدول الزمني العام للأجهزة الرئاسية.

أية مسائل أخرى

تقييد مدة منصب المراجع الخارجي

56- استعرضت اللجنة الوثيقتين[7] وناقشت اقتراح[8] تغيير السياسة الحالية المتعلقة بتقييد مدة منصب المراجع الخارجي.

57- ووافقت اللجنة، من حيث المبدأ، على التوصية بتغيير السياسة الحالية من أجل اعتماد مدة ولاية لستّ سنوات لمرة واحدة غير قابلة للتجديد، ذلك أنّ الأعضاء اعتبروا أنّها ستضمن الاستمرارية اللازمة وستشجّع الاستقلالية والتناوب. وطلبت اللجنة أن تعدّ الأمانة وثيقة تتناول الجوانب القانونية والجوانب الأخرى لهذا التغيير في السياسة الحالية، بما في ذلك تحديث المعلومات المقدمة إلى اللجنة كي تناقشها في دورتها المقبلة.

[7] الوثيقتان FC 119/19(a) و FC 107/11

[8] الفقرة 31 من الوثيقة CL 132/14